الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/31/271
18 October 1976
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY

OCT 20 1976

UN/SA COLLECTION

الدورة الحادية والثلاثون
البند ٢٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، الذى طلبت فيه الجمعية العامة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، الى الاشتراك في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الامم المتحدة ، وذلك على قدم المساواة مع سائر الاطراف على أساس قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) . كما طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام ابلاغ ذلك القرار الى رئيسي مؤتمر السلام بشأن الشرق الاوسط ، واتخاذ كل الخطوات اللازمة لكفالة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في أعمال المؤتمر وكذلك في كل الجهود الاخرى من أجل السلام .

٢ - ويرتبط تنفيذ ذلك القرار ، بطبيعة الحال ، ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة داخل اطار الامم المتحدة من أجل التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط . ويرد وصف لتلك الجهود في تقرير قدمه الأمين العام في ١٨ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٦ عملا بقرار الجمعية العامة ٣٤١٤ (د - ٣٠) المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ (A/31/270-S/12210) . وتجنبا للازدواج ستكون الاشارة الى ذلك التقرير موجزة قدر الامكان وفي حدود مالها من علاقة مباشرة بمادة قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) فقط .

٣ - ووفقا للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) وجه الامين العام في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ رسالتين متطابقتين الى وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، بصفتهما رئيسي مؤتمر السلام بشأن الشرق الأوسط ، بغية ابلاغهما بذلك القرار . وفي هذا الصدد ، رجا الأمين العام رئيسي المؤتمر أن يواصلا اعلامه بأية تدابير قد يتخذانها فيما يتعلق بالقرار . ونادى وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، في الرد الذى بعث به الى الأمين العام بتاريخ ٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ (A/31/44-S/11931 ، المرفق) ، باستئناف مؤتمر جنيف للسلم في أسرع وقت ممكن واشتراك ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية اشتراكا كاملا ومتكافئا .

../..

٤ — وعقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د — ٣٠) بوقت قصير، انعقد مجلس الأمن للنظر في ولاية قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وفي ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر، اتخذ المجلس القرار ٣٨١ (١٩٧٥) الذى جدد بموجبه ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر. كما قرر المجلس، في القرار ذاته، أن يعود الى الانعقاد في ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ لمواصلة المناقشة حول مشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطين. وفي هذا الصدد، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان مفاده أن من المفهوم لدى أغلبية المجلس أنه حينما ينعقد المجلس في ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ سيدعى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في المناقشة.

٥ — وفي تلك الأثناء، انعقد مجلس الأمن في ٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ للنظر في الشكاوى التي قدمتها لبنان ومصر بشأن الهجمات الجوية التي شنتها اسرائيل في ٢ كانون الأول /ديسمبر ضد مخيمات اللاجئين وقراهم في لبنان؛ وقرر المجلس دعوة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في مناقشاته العامة على أساس أن الدعوة الموجهة الى تلك المنظمة تكتفل لها نفس حقوق الاشتراك التي تكفل لأية دولة عضو تدعى الى الاشتراك بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وعلى هذا الأساس، أدلى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ببيانين في مجلس الأمن في جلستيه ١٨٥٩ و ١٨٦٢ المعقودتين في ٤ و ٨ كانون الأول /ديسمبر (١).

٦ — وكما هو مبين في تقرير الامين العام المؤرخ في ٨ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٦ (A/31/270 - S/12210)، عقد مجلس الأمن أربع مجموعات من الاجتماعات بشأن الشرق الأوسط في عام ١٩٧٦، عقدت احداها بشأن "مشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطين"، في الفترة من ١٢ الى ٢٦ كانون الثاني /يناير، والأخرى بشأن "طلب باكستان والجمهورية العربية الليبية النظر في الحالة الخطيرة الناجمة عن التطورات الأخيرة في الأراضي العربية المحتلة"، في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ آذار/مارس، وعقدت المجموعة الثالثة بشأن "الحالة في الأراضي العربية المحتلة"، في الفترة من ٤ الى ٢٦ أيار/مايو، وعقدت الرابعة بشأن "مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، في الفترة من ٩ الى ٢٩ حزيران/يونيه (٢). وفي كل من تلك المناسبات، اشترك ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشات المجلس بنفس الترتيبات التي اشترك بها خلال اجتماعات مجلس الأمن المنعقدة في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥. وأدلى ببيانات في المجلس في جلستيه ١٨٧٠ و ١٨٧٩ المنعقدتين في ١٢ و ٢٦ كانون الثاني /يناير بشأن البند الأول من تلك البنود، وفي الجلسات ١٨٩٣ و ١٨٩٥ و ١٨٩٧ و ١٨٩٩ المنعقدة في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ آذار/مارس بشأن البند الثاني، وفي الجلسات ١٩١٧ و ١٩١٩ و ١٩٢٢ المنعقدة في ٥ و ١٢

---

(١) أنظر S/PV.1859، الصفحات ٧٢ — ٧٩، و S/PV.1862، الصفحات ١٠١ — ١٠٩.

(٢) أنظر S/PV.1870-1879، و 1893-1899، و 1916-1922، و 1924، و 1928، و 1933-1938.

و ٢٦ أيار/مايو بشأن البند الثالث ، وفي جلسته ١٩٣٨ المنعقدة في ٢٩ حزيران / يونيه بشأن البند الرابع (٣).

٧ - وبعد المناقشة التي دارت في مجلس الامن في كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ بشأن مشكلة الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطين ؛ اتخذ الأمين العام سلسلة من الخطوات التي ترمي الى تشجيع استئناف عملية التفاوض في الشرق الاوسط . ويرد وصف لتلك الخطوات في تقريره المؤرخ في ١٨ تشرين الاول /أكتوبر ١٩٧٦ وليست هناك حاجة الى تكرارها هنا بالتفصيل . وقد أولى الأمين العام،لدى اضطلاعه بكل خطوة من تلك الخطوات ،اهتماما وافيا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) على النحو المبين أدناه .

٨ - وقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن اعتزامه اتخاذ مبادرة جديدة أول ما أبلغ في بيان أدلى به في ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ لدى اختتام مناقشة المجلس بشأن مشكلة الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين . وفي ذلك البيان ، نوه الأمين العام بأن مناقشات المجلس قد أكدت على البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الأوسط وأعادت تأكيد حق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها .

٩ - وطلب الأمين العام الى رئيسي المؤتمر ، في الرسالتين المتطابقتين اللتين وجههما اليهما في ٢٧ كانون الثاني /يناير ، أن يحيطاه علما بأفكارهما بشأن الطرق الكفيلة بتحقيق تقدم نحو ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط . وفي هذا الصدد ، وجه الامين العام اهتماما خاصا ، مرة أخرى ، الى البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الأوسط وكذلك حق جميع دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها .

١٠ - وعلى سبيل متابعة الرسالتين الموجهتين الى رئيسي المؤتمر ، طلب الامين العام الى ممثله الشخصي في مؤتمر السلام بشأن الشرق الأوسط ، وهو روبرتو اى . غوييز وكيل الأمين العام، أن يقوم ببعثة استطلاعية الى الشرق الاوسط في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير الى ٢ آذار/مارس ١٩٧٦ . ونوقشت خلال تلك البعثة الاستطلاعية ، وكذلك خلال المحادثات اللاحقة التي أجراها السيد غوييز في موسكو وواشنطن ، مسألة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في جهود السلم . وفي هذا الصدد ، اجتمع السيد غوييز بممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ .

---

(٣) أنظر S/PV.1870 ، الصفحات ٧٢ - ٩٧ ؛ و S/PV.1879،الصفحات ١٠٦-١١٢ ؛ و S/PV.1893 ، الصفحات ٢٣ - ٣٦ ؛ و S/PV.1895، الصفحات ٣٧ - ٤١ ؛ و S/PV.1897 ، الصفحتين ١٠٦ و ١٠٧ ؛ و S/PV.1899، الصفحات ٨١ - ٨٥ ؛ و S/PV.1917، الصفحات ٣ - ١١ و ٩٧ - ١٠٢ ؛ و S/PV.1919، الصفحات ٧٢ - ٧٦ ؛ و S/PV.1922، الصفحات ٦٧ - ٧٢ ؛ و S/PV.1938 ، الصفحات ٣٦ - ٤٥ .

١١ — وبعد بعثة السيد غونيير الاستطلاعية ، وجه الامين العام ، في ١ نيسان/ابريل ١٩٧٦ مفكرات متطابقة الى الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، يطلب فيها آراءها في التدابير التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة بغرض فتح الطريق أمام جهود السلم .

١٢ — وترد ردود الأطراف المعنية في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ (A/31/270 - S/12210 ، الفقرة ٩) . ومختصر القول أن الاتحاد السوفياتي ومصر حبذا استئناف مؤتمر جنيف للسلم مع اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية اشتراكا تاما ومتكافئا . وشددت الجمهورية العربية السورية على أن أية جهود دولية لا تشترك فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة كطرف رئيسي هي جهود تتعارض وقرارات الجمعية العامة . وذكر الأردن أنه من الضروري اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في كافة الجهود الرامية الى اقرار سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . وحبذت اسرائيل اعادة عقد مؤتمر جنيف للسلم بالمشتركين الأصليين . ولم تشر الولايات المتحدة في ردها الى مؤتمر جنيف للسلم ولكنها أكدت أنها تنوي أن تواصل على نحو نشط اتصالاتها بالأطراف بشأن بذل جهود للتوصل الى اتفاق لانهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط . أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فقد ذكرت أن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يمكن أن يكون نقطة البدء على الطريق المفضية الى السلم ، وأن الأمل في السلم سيظل بعيد المنال بدون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه ، غير القابلة للتصرف ، في وطنه .

١٣ — ويتضح من ردود الأطراف المعنية ، كما هو مبين في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، أنه في حين أن هناك اتفاقا عاما حول ضرورة استئناف المفاوضات لتحقيق تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، فانه لا تزال هناك بين الأطراف المعنية اختلافات مهمة في الرأى يجب تسويتها قبل أن يمكن استئناف عملية التفاوض بصورة مجدية . واحدى المسائل المعلقة هي اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف للسلم . ويود الأمين العام أن يؤكد من جديد عزمه على مواصلة جهوده من أجل استئناف عملية التفاوض .

— — — — —